استشهاد فلسطينيين أحدهما طفل وسط تحذيرات من توسيع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

اصدقاء الشهيد عبد العزيز سليمان (10 اعوام) يلقون النظرة الاخيرة على جثمانه

متظاهر فلسطيني يصرخ في وجه احد جنود الاحتلال الجمعة في قرية بيلين احتجاجا على الجدار العازل

غزة ـ «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور:

استشهد مواطنان فلسطينيان أحدهما من نشطاء كتائب القسام والآخر طفل نتيجة استهدافهما من قبل جيش الاحتلال الذي ينفذ عملية توغل في شمال قطاع غزة لليوم الخامس على التوالي.

وقالت مصادر محلية ان الشهيد الأول يدعى أيمن محمد جودة (22 عاما) يعمل في المكتب الإعلامي لكتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، وانه قضى برصاص القناصة الإسرائيليين الذين تمركزوا في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة.

وبحسب المصادر فإن الشهيد جودة كان يصور المعارك والإشتباكات التي تقوم بها مجموعات القسام مع قوات جيش الاحتلال المتوغلة في شمال القطاع.

وقالت كتائب القسام ان جودة كان يقوم بتصوير آلية عسكرية إسرائيلية كانت تحترق في شمال القطاع نتيجة إصابتها بقذائف المقاومة، مما حذا بقناص إسرائيلي الى إطلاق النار عليه بشكل مباشر ما أدى الى استشهاده.

ونعت القسام الشهيد وقالت انه احد أفراد وحدة الاستشهاديين القساميين، وقالت انه شارك في عدد من العمليات الاستشهادية، والعديد من العمليات الجهادية ضد أهداف إسرائيلية.

وذكرت المصادر الطبية ان الشهيد جودة وصل الى مستشفى كمال عدوان جثة هامدة.

هذا وقد استشهد أيضاً الطفل عبد العزيز سليمان (10 أعوام) أثر تعرضه لإطلاق النار من قبل الجنود الإسرائيليين.

وقالت المصادر الطبية ان الطفل سليمان وصل الى المستشفى مفارقا الحياة أثر إصابته بثلاث رصاصات قاتلة في أنحاء متفرقة من جسده العلوي.

وبحسب إحصائية طبية أفادت ان عدد الشهداء قد ارتفع نتيجة العدوان الإسرائيلي على شمال قطاع غزة في الأيام الماضية الى 17 شهيدا.

الى ذلك فقد اعترفت مصادر إسرائيلية بإصابة اثنين من جنود جيش الاحتلال المتوغلين في شمال القطاع.

وقالت المصادر الإسرائيلية أن الجنديين أصيبا نتيجة تعرض الآلية المصفحة التي كانا بداخلها الى إصابة مباشرة من قذيفة مضادة للدروع أطلقها مسلحون فلسطينيون، موضحة أن الجنديين نقلا الى احد المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج.

وتبنت عدة مجموعات فلسطينية مسلحة مسؤوليتها عن الهجوم.

وأعلنت كل من كتائب الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح وسرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وكتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس مسؤوليتها عن الهجوم.

وفي ذات السياق فقد أعلنت مصادر أمنية فلسطينية أن عددا كبيرا من الآليات العسكرية الإسرائيلية توغلت في منطقة الشعف شرق مدينة غزة وسط إشتباكات عنيفة مع المسلحين الفلسطينيين.

وذكرت المصادر أن قوات الاحتلال التي نفذت عملية التوغل أصدمت بمقاومة عنيفة من قبل الفصائل الفلسطينية المسلحة.

كما قالت المصادر ان قوات الاحتلال نفذت عملية توغل أخرى في بلدة خزاعة شرق مدينة خانيونس جنوب القطاع.

وأفادت المصادر أن عشرات الآليات العسكرية والجرافات توغلت في ساعة مبكرة من يوم الجمعة في البلدة وسط إطلاق نار كثيف وتحليق للطائرات الحربية، شرعت خلاله الجرافات بعمليات تجريف وتخريب طالت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

وقالت المصادر ان هذين التوغلين اللذين يتزامنان مع توسيع جيش الاحتلال الإسرائيلي لعملياته العسكرية في شمال قطاع غزة، يؤكدان بأن قوات الاحتلال تنوي تنفيذ عدة هجمات وتوغلات في المناطق الحدودية الشرقية لقطاع غزة خلال الساعات القادمة.

وكانت الدروع البشرية التي قام بها المئات من المواطنين الفلسطينيين منعت فجر الجمعة الطائرات الحربية الإسرائيلية من قصف منزل أحد النشطاء الفلسطينيين.

فقد شكل المئات من المواطنين دروعا بشرية على منزل المواطن مصطفى كحيل أحد نشطاء حركة حماس بعد أن تلقى مكالمة هاتفية من الجيش الإسرائيلي يطالبه فيها أحد الضباط بضرورة إخلاء منزله تمهيداً لقصفه من قبل الطيران الحربي.

وتجمع على الفور المئات من الجيران والمواطنين على أسطح المنزل وأمام بوابته في خطوة تهدف الى مواجهة التحذيرات الإسرائيلية الأمر الذي حال دون تنفيذ الهجوم الجوي على منزل الناشط كحيل.

وبدأ المواطنون الفلسطينيون باستخدام أسلوب الدروع البشرية من أجل منع سلطات الاحتلال من تنفيذ هجماتها على منازل النشطاء.

إسرائيل ترفض مقترحا من التنظيمات الفلسطينية

الفصائل المسلحة: التهدئة المقترحة لن تكون مجانية ومشروطة بقبول تل ابيب

غزة ـ «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور:

أكد أبو أحمد الناطق باسم سرايا القدس الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي الجمعة بأن تنظيمه لن يقبل بإعطاء إسرائيل هدنة مجانية.

وقال أبو أحمد في تصريح صحافي وصلت «القدس العربي» نسخة منه ان «المقاومة الفلسطينية لن تقبل بأي هدنة مجانية مع العدو الذي ما زال يقصف منازل المواطنين ويغتال المجاهدين ويصعد من عدوانه بحق الشعب الفلسطيني»، مشدداً في الوقت ذاته على حق الفصائل الفلسطينية المسلحة في الرد على العدوان بكافة الوسائل المتاحة لديها.

وأشار أبو أحمد الى أن سرايا القدس ترفض أي هدنة مطروحة دون أن يقبل الطرف الآخر بشروط المقاومة.

وبين أبو أحمد أن المقاومة الفلسطينية تشترط مقابل أي هدنة أن تقوم إسرائيلي بوقف الاعتداءات على الشعب الفلسطيني وفتح المعابر، ورفع الحصار، والاتفاق على الإفراج عن الأسرى المعتقلين في سجون الاحتلال.

واعتبر المتحدث باسم السرايا أن أي حديث عن هدنة مع الاحتلال في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي، المتواصل على الأراضي الفلسطينية هو «حديث غير مقبول به».

وبين أبو أحمد أن تنظيمه قام منذ بداية الانتفاضة بتطوير الصواريخ محلية الصنع لتصل الى أبعد مدى ممكن، وأكد على أن سرايا القدس أدخلت الى منظومة صواريخها صواريخ غراد وكاتيوشا روسية الصنع وقصفت بها أهدافا إسرائيلية.

وكشف أبو أحمد أن سرايا القدس تمتلك تقنية صاروخية كبيرة، وأنها قامت بتطوير صواريخ مزدوجة وموجهة آلياً بإمكانها ضرب أماكن حساسة في مدينة المجدل وغيرها من المدن الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة، لافتاً الى أن الوحدة الصاروخية في سرايا القدس تمكنت من تطوير صاروخ من طراز «قدس 4» المطور عن صواريخ الكاتيوشا التي أطلقتها سرايا القدس في السابق، موضحاً أنها بإمكانها «ضرب أهداف حساسة بدقة عالية».

وكانت الفصائل الفلسطينية الخمسة الكبرى وهي حركات فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية اتفقتا مساء الخميس على وقف إطلاق الصواريخ تجاه البلدات الإسرائيلية مقابل وقف الاحتلال عدوانه على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية.

وقال إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني في مؤتمر صحافي عقده بعد صلاة الجمعة انه يجب أن تكون هذه التهدئة متبادلة مع الإسرائيليين، رافضا في الوقت ذاته تصوير الموضوع كأنه هدنة بين طرفين متكافئين. وشدد هنية على المطالب الفلسطينية المتمثلة في وقف إسرائيل لعدوانها على الشعب الفلسطيني أولا كشرط لمناقشة الموضوع. وقال «يجب أن يتوقف العدوان حتى يتاح للفصائل الفلسطينية أيضا أن توقف ما لديها، فهناك موقف فلسطيني مسؤول، وهناك حديث بين الفصائل الفلسطينية»، لافتاً الى أن الكرة أصبحت اليوم في الملعب الإسرائيلي وانه عليه أن يوقف عدوانه وتصعيده ضد الشعب الفلسطيني.

وبدوره أكد الشيخ خضر حبيب القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أن التهدئة المؤقتة التي اتفقت عليها فصائل المقاومة الفلسطينية مع الرئيس محمود عباس تهدف الى سحب الذريعة من الحكومة الإسرائيلية التي تزعم أن عملياتها على غزة تأتي بسبب إطلاق الصواريخ تجاه البلدات الإسرائيلية.

وقال حبيب في تصريحات للصحافيين في غزة الجمعة ان الفصائل الفلسطينية المسلحة «اتفقت على وقف إطلاق الصواريخ محلية الصنع تجاه البلدات الإسرائيلية، مقابل وقف العمليات العسكرية على الشعب الفلسطيني في مؤقتا في قطاع غزة والضفة الغربية»، مشيرا الى انه تم التوافق على سحب هذه الذريعة من إسرائيل وذلك بوقف الصواريخ في مقابل وقف العدوان في الضفة والقطاع.

وشدد حبيب على انه لا يمكن الحديث عن تهدئة شاملة في ظل التصعيد الإسرائيلي المستمر في قطاع غزة والضفة الغربية.

وكان إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني عقد في مقر رئاسة الوزراء لقاء مع ممثلي القوى الفلسطينية الخمسة بحث خلاله موضوع التهدئة المتبادلة و الشاملة وتم مناقشة مختلف المقترحات، وبحسب مصادر مطلعة فإن المجتمعين توصلوا الى توافق على عدة نقاط.

وقالت المصادر ان الاتفاق حمله هنية لعرضه على الرئيس عباس لعرضه بدوره على الإسرائيليين وأنه في حال الموافقة عليه من قبل إسرائيل سيتم إقراره من الجميع.

وبحسب المصادر فإن الاجتماع الذي عقده هنية مع الفصائل كان بتكليف من الرئيس عباس للتشاور مع التنظيمات الفلسطينية في موضوع التهدئة المقترح.

ورفضت الحكومة الإسرائيلية مقترحات الفصائل الفلسطينية الخاصة بعملية التهدئة.

وأعلنت المتحدثة باسم الحكومة الإسرائيلية ميري أيزين أن قوات الاحتلال لن تنهي عملياتها العسكرية في قطاع غزة إلا إذا أوقف الفلسطينيون الهجمات الصاروخية.

وقالت إن حركة حماس والجهاد الإسلامي والجماعات الأخرى قد اختارت إطلاق صواريخ على إسرائيل يوميا. وأضافت إيزين أن «إسرائيل سوف تستمر في الدفاع عن مواطنيها ضد الصواريخ ولن توقف عملياتها إلا إذا توقف من يطلقون الصواريخ ويخزنونها ويصنعونها والذين يهربون مكوناتها عن صنعها وضربها على إسرائيل».

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن مصادر عسكرية إسرائيلية قولها ان الأنشطة العسكرية في قطاع غزة سوف تستمر وبكثافة أكثر، في مسعى لتحريك الخلايا الفلسطينية المسلحة الى مناطق أقل ملاءمة لإطلاق الصواريخ على إسرائيل.

وعن الرفض الإسرائيلي للتهدئة قال حبيب «رفض الاحتلال كان متوقعا وخاصة أننا ندرك النوايا الإسرائيلية تجاه شعبنا وإمعانه في ارتكاب المجازر المستمرة وهذا يستوجب اجتماعا عاجلا للقوى الفلسطينية ووضع الخطط لمواجهة التصعيد».

اطلاق نار على موظف في المجلس التشريعي الفلسطيني بسبب تشغيله جهاز «الفيديوكونفرنس» لنقل وقائع الجلسة الاخيرة بين غزة ورام الله

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

اطلق مسلحون النار الليلة قبل الماضية على منزل موظف في المجلس التشريعي الفلسطيني على خلفية تشغيله جهاز «الفيديوكونفرنس» لنقل جلسة التشريعي التي عقدت الاربعاء الماضي بين غزة ورام الله وقاطعها نواب حركة فتح الامر الذي ادى لتأجيلها.

ومن الجدير بالذكر ان نواب المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يستطيعون عقد اجتماع لهم تحت سقف واحد بسبب منع اسرائيل لهم من الانتقال بين غزة والضفة الامر الذي يتغلبون عليه بعقد اجتماع مشترك لهم ما بين الضفة وغزة من خلال «الفيديوكونفرنس» او النقل المباشر.

وحسب هيئة رئاسة المجلس التشريعي فقد تعرض الموظف يزيد عناية نائب رئيس الدائرة الفنية في المجلس لاطلاق النار عليه وعلى منزله مساء الخميس الماضي، وذلك بعد تلقيه سابقاً تهديدا بالخطف والقتل وخطف اطفاله اذا قام بتشغيل جهاز النقل المباشر «الفيديوكونفرنس» بين غزة ورام الله يوم الاربعاء الماضي، وقد قام الدكتور حسن خريشة ـ النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي ـ بابلاغ الجهات المعنية بهذا التهديد، وأنه تقف وراءه جهات تريد افشال جلسة المجلس التشريعي يوم الاربعاء الماضي لكن للاسف لم يأبه أحد لذلك، وقام المخربون بمحاولة تنفيذ تهديدهم ضد الأخ الموظف يزيد على الرغم من انه كان يقوم بعمله كموظف بالمجلس التشريعي الفلسطيني.

وتابع البيان: واننا نحمل المسؤولية كاملة لأي سوء يمس الأخ الموظف يزيد عناية وأي موظف من موظفي المجلس التشريعي لهذه الجهات التي تهدف لإعاقة عمل المجلس التشريعي وخاصة عقد الجلسات الخاصة بالنواب، وندعو الاخ الرئيس محمود عباس ووزير الداخلية الأخ سعيد صيام لتحمل المسؤولية واعتقال هذه الفئة المجرمة التي تهدد أمن المواطنين في الضفة الغربية وتعيث فساداً، وأصبحت مكشوفة ومعروفة للجميع بعلاقتها مع الاحتلال.

هنية يقول ان استقالته من منصبه مرهونة بالاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

غزة ـ «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور:

أعلن إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني الجمعة أن موضوع استقالته من منصبه الحالي مرهون بالتوصل للاتفاق على كافة تفاصيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وقال هنية خلال مؤتمر صحافي عقده عقب خروجه من صلاة الجمعة في احد مساجد غزة انه لن يستقيل من رئاسة الحكومة الحالية إلا بعد التوصل الى اتفاق نهائي بشأن حكومة الوحدة الوطنية.

وأوضح هنية أن الاستقالة من منصبه الحالي «تعتبر جزءا من الإجراءات وأنها ستأتي حينما نطمئن على الاتفاق حول كافة التفاصيل التي ستتيح لنا البدء في الإجراءات الدستورية».

وأكد هنية بأن الحكومة الفلسطينية ليس لديها أي مشكلة في هذا الموضوع، لافتاً الى أن ما يهمها هو الاتفاق الشامل حول المبادئ التي اتفقت ووقعت عليها خلال مفاوضات حكومة الوحدة حتى لا تبقى الأمور عالقة بين الأطراف المتحاورة.

وحول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية أكد هنية رفضه هنية لأسلوب المحاصصة في توزيع الحقائب الوزارية على الفصائل والكتل البرلمانية.

وقال هنية «المحاصصة تكون بين فصائل تريد أن تشكل حكومة بالتعيين ولكن نحن نشكل حكومة على أساس صندوق الاقتراع وعلى أساس نتائج الانتخابات».

وأشار رئيس الوزراء الى أن موضوع المحاصصة ليس وارداً في حسابات حركة حماس، نافياً في الوقت ذاته الحديث الدائر حول تمسك حماس ببعض الوزارات الأمر الذي يعيق تشكيل حكومة الوحدة.

وقال «الكلام عن أن حماس تتمسك في هذه الوزارة أو تلك كلام خاطئ لأن هناك أسسا ومبادئ تم الاتفاق عليها».

وطالب هنية الجميع أن يستمر في احترام هذه الأسس والمبادئ والعمل على أساسها وألا يتم الانكفاء أو التراجع عن هذا الاتفاق الذي وقعه الجميع.

وفي موضوع الجندي الأسير في غزة جلعاد شاليط أشار هنية الى أن ملفه يتابع من قبل المصريين وأن هناك وفدا الآن من المكتب السياسي لحركة حماس موجود في القاهرة لمتابعة آخر تطورات الملف، موضحاً أن الحكومة الفلسطينية تتمنى أن يبدأ العمل في هذا الملف بطرق تحقق الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وبأن ينهي هذه القضية على أساس سياسي و إنساني على حد سواء.

وفي موضوع التهدئة المطروح من الفصائل الفلسطينية قال رئيس الوزراء انه يجب أن تكون هذه التهدئة متبادلة مع الإسرائيليين، رافضا في الوقت ذاته تصوير الموضوع كأنه هدنة بين طرفين متكافئين.

وشدد هنية على المطالب الفلسطينية المتمثلة في وقف إسرائيل لعدوانها على الشعب الفلسطيني أولا كشرط لمناقشة الموضوع.

وقال «يجب أن يتوقف العدوان حتى يتاح للفصائل الفلسطينية أيضا أن توقف ما لديها، فهناك موقف فلسطيني مسؤول، وهناك حديث بين الفصائل الفلسطينية»، لافتاً الى أن الكرة أصبحت اليوم في الملعب الإسرائيلي وانه عليه أن يوقف عدوانه وتصعيده ضد الشعب الفلسطيني.

إصابة 3 جنود إسرائيليين في القطاع وسقوط صواريخ قسام بجنوب إسرائيل

■ تل أبيب ـ يو بي آي: قال مصدر عسكري إسرائيلي إن 3 جنود إسرائيليين أصيبوا جراء انفجار عبوة ناسفة في شمال قطاع غزة الجمعة فيما تواصل إطلاق صواريخ القسام باتجاه جنوب إسرائيل.

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيحاي أدرعي لـ«يونايتد برس انترناشونال» إن عبوة ناسفة انفجرت تحت مجنزرة كان يتواجد فيها الجنود الثلاثة في شمال القطاع.

وأضاف أدرعي أن جراح أحد الجنود متوسطة فيما جراح اثنين طفيفة وتم إخلاؤهم الى مستشفى في بئر السبع بجنوب إسرائيل.

وفي غضون ذلك أطلق مسلحون فلسطينيون 4 صواريخ قسام على الأقل من شمال القطاع باتجاه جنوب إسرائيل سقط أحدها في مدينة سديروت.

وألحقت صواريخ القسام أضرارا في مواقع سقطت فيها من دون أن تسفر عن إصابات.

الشرطة تحقق في حسابات مصرفية باسم ليبرمان في قبرص

■ تل أبيب ـ يو بي آي: تجري الشرطة الإسرائيلية تحقيقا حول وجود حسابات مصرفية باسم نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الشؤون الإستراتيجية أفيغدور ليبرمان في قبرص وذلك خلافا للقانون. وقالت صحيفة «هآرتس» الجمعة إن النيابة العامة الإسرائيلية توجهت مؤخرا الى السلطات القضائية في قبرص للسماح لوحدة التحقيقات في قضايا الغش والخداع التابعة للشرطة الإسرائيلية بإجراء تحقيق في حسابات مصرفية أدارها ليبرمان في قبرص أثناء توليه منصب وزير، على ما يبدو في فترة حكومة رئيس الوزراء السابق أرييل شارون. وتلقت الشرطة الإسرائيلية معلومات ووثائق قبل أكثر من عشرة شهور تتعلق بشركات تجارية كانت مرتبطة بليبرمان وكذلك حول حسابات مصرفية باسمه في قبرص. وذكرت «هآرتس» أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت كان توجه أثناء تشكيله حكومته الى المستشار القضائي للحكومة مناحيم مزوز طالبا رأيه فيما إذا كان بالإمكان تعيين ليبرمان وزيرا للأمن الداخلي المسؤول عن جهاز الشرطة الإسرائيلية.

وكان موقف مزوز أن ليبرمان لا يمكنه شغل هذا المنصب لكن لا مانع في تعيينه في وزارة أخرى وذلك بالاستناد على مواد التحقيق المتعلقة بالحسابات المصرفية في قبرص.

قالت ان لا مجال للتهدئة طالما استمر «العدوان» الاسرائيلي

حماس: خلاف جديد مع عباس بشأن الحكومة

■ دمشق ـ غزة ـ رويترز ـ اف ب: اتهمت حماس الرئيس الفلسطيني محمود عباس الجمعة بفرض شروط جديدة غير مقبولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقالت حماس في بيان ان عباس يحاول الربط بين تشكيل الحكومة الجديدة والافراج عن الجندي الاسرائيلي الذي أسره نشطاء في حزيران (يونيو) ووقف الهجمات الصاروخية على اسرائيل. وكشف البيان عن خلاف جديد بين حماس وحركة فتح التي يتزعمها عباس اللتين تحاولان تشكيل حكومة جديدة منذ عدة اشهر.

وقال بيان حماس «ان السيد ابو مازن بدأ يضع شروطا جديدة ليست واردة في اصل الاتفاق والاسس المتفاهم عليها لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية من خلال ربط تشكيل الحكومة بانهاء موضوع الجندي الاسير وبالتوصل الى اتفاق فلسطيني حول التهدئة».

وأضاف ان موضوع التهدئة الشاملة لم تكن مطروحة ولا يجوز اقحامها في هذا الوقت. «اما موضوع وقف اطلاق الصواريخ فالحركة ابدت امكانية للتعاطي مع ذلك ضمن اتفاق فلسطيني مقابل وقف الاعتداءات والاغتيالات الصهيونية في الضفة والقطاع».

وردا على بيان حماس قال ياسر عبد ربه مساعد الرئيس الفلسطيني «ان حماس تريد ان تتنصل من تشكيل الحكومة وتضع اللوم على الرئيس ابو مازن لان تخترع ان ابو مازن لديه شروطا جديدة. هذه النقاط كانت مطروحة عليهم منذ اليوم الاول ويعرفون جيدا انه لا يمكن ان تشكل حكومة قادرة على فك الحصار دون القبول بهذه الشروط وهي الحد الادنى» لكسر الحصار.

واعتبر عبد ربه مزاعم حماس بمثابة «اخر الاعيب قيادة حماس لتبرئة نفسها أمام الرأي العام واخلاء مسؤوليتها عن خراب الوضع الداخلي».

وقال بيان حماس «اننا في حركة حماس ننظر بقلق بالغ لمحاولات حرف مسار الحوارات الجارية بين حماس وفتح عن مسارها الصحيح ووضع العراقيل امام التوصل لاتفاق نهائي حول تشكيل الحكومة والخروج عما تم الاتفاق عليه من اسس تشكيل الحكومة القادمة».

وتابع قائلا «الحكومة القادمة هي حكومة وحدة وطنية من الكفاءات التي تمثل كل الطيف السياسي الفلسطيني...وهي ليست حكومة مستقلين ولا حكومة تكنوقراط بعيدا عن الفصائل والقوى الفلسطينية».

واشار بيان الحركة الحاكمة الى أن «برنامج الحكومة (الوحدة الوطنية) المتوافق عليه هو وثيقة الوفاق الوطني...ويكون هدف وشرط تشكيلها هو رفع الحصار الجائر على الشعب الفلسطيني وحكومته..وليس ان تكون مهمتها بعد التشكيل العمل على رفع الحصار دون ربط تشكيل هذه الحكومة بأية موضوعات أخرى كالتهدئة او الجندي الاسير».

الى ذلك اكدت حركة المقاومة الاسلامية (حماس) الجمعة انه لا مجال للحديث عن تهدئة مع اسرائيل طالما استمر «العدوان» الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وقال فوزي برهوم المتحدث باسم حماس لوكالة «فرانس برس»، «لا مجال للحديث عن تهدئة لان اسرائيل لا زالت تواصل العدوان وتغتال وتقتل وتجتاح في قطاع غزة وتواصل الاعتقالات والاجتياحات في الضفة الغربية».

ورفضت اسرائيل الجمعة اقتراح هدنة عرضته الفصائل الفلسطينية التي عبرت عن استعدادها لوقف اطلاق الصواريخ على اسرائيل اذا اوقف الجيش الاسرائيلي عملياته في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اولمرت يتراجع في استطلاعات الرأي الاسرائيلية

■ القدس المحتلة ـ رويترز: مازال التأييد لاداء رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت منخفضا حيث أظهر استطلاع للرأي نشرت نتائجه في صحف الجمعة ان حزب كديما الذي يتزعمه رئيس الوزراء سيخسر امام حزب ليكود الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو اذا جرت انتخابات جديدة.

وتدهورت شعبية اولمرت بعد الحرب بين اسرائيل ومقاتلي حزب الله اللبناني ولم تتحسن وسط فضائح سياسية وعدم قدرة الحكومة على وقف الصواريخ الفلسطينية التي تطلق من غزة على جنوب اسرائيل. وأظهر المسح الذي نشرت نتائجه في صحيفة «معاريف» الجمعة ان حزب ليكود سيحصل على 29 مقعدا مقابل 12 مقعدا يشغلها الان في البرلمان المؤلف من 120 مقعدا. وسيحصل حزب كديما الذي يتزعمه اولمرت على 18 مقعدا منخفضا من 29 مقعدا فاز بها في الانتخابات التي جرت في اذار (مارس) الماضي. وكان استطلاع سابق للرأي في تشرين الاول (اكتوبر) أظهر ان كديما سيحصل على 15 مقعدا فقط.

وقالت صحيفة «معاريف» ان حزب اسرائيل بيتنا اليميني المتطرف الذي ينتمي اليه أفيغدور ليبرمان سيحصل على 14 مقعدا ويدفع حزب العمل الذي يتزعمه وزير الدفاع عمير بيريتس الى المرتبة الرابعة حيث سيحصل على 12 مقعدا.